ISSN 1016 - 4030

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها
مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

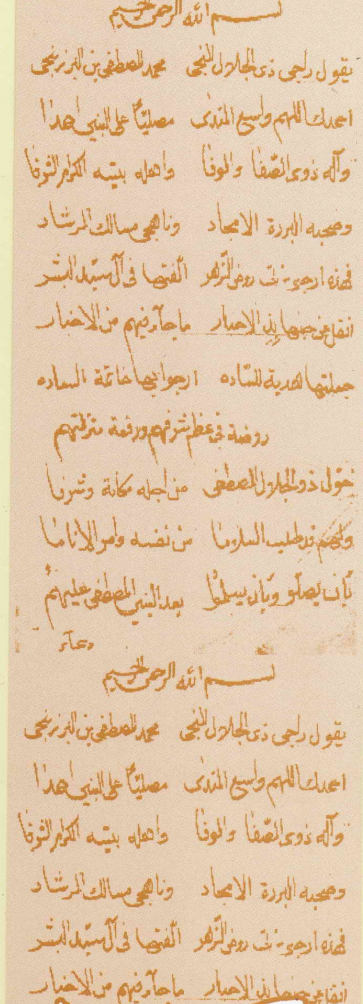

العدد الثاني [١٣٨]
السنة الخامسة والثلاثون / ربيع الآخرة - جمادى الآخرة ١٤٤٠ هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

* الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والباحثين والمعنيّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام .
* الآراء المنشورة لا تعبِّر عن رأي النشرة بالضرورة .
* ترتيب المواضيع يخضع لأُمور فنّية وليس لأيّ أمر آخر .
* النشرة غير ملزمة بنشر كلّ ما يصل إليها أو بإعادته إلىٰ أصحابه .

المراسلات : تعنون باسم : هيئة التحرير .
دورشهر ـ خيابان شهيد فاطمي ـ كوچه ٩ ـ پلاك ١ و ٣
هاتف : ٥ ـ ٣٧٧٣٠٠٠١ ـ **فاكس :** ٣٧٧٣٠٠٢٠ .
البريد الألكتروني : *e-mail : turathona@rafed.net*
ص . ب . ٩٩٦ / ٣٧١٥٦٥٣٧٧١ ـ قم ـ الجمهورية الإسلامية في إيران .
تراثنا .
العدد : الثاني [١٣٨] السنة الخامسة والثلاثون / ربيع الآخر ـ ١٤٤٠ هـ .
الإعداد والنشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .
الكمّيّة : ٢٠٠٠ نسخة .
الفلم والألواح الحسّاسة : تيزهوش ـ قم .
المطبعة : الوفاء ـ قم .
الاشتراك السنوي : ٢٠٠٠ تومان في إيران ، و ٢٥ دولاراً أمريكياً في بقيّة أنحاء العالم .

ثلاث قضايا لُغوية
في مقدِّمة الشيخ ميثم البحراني علىٰ نهج البلاغة
(١)

علي عبد النبي علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة :

والصلاة والسلام علىٰ الرسول الأمين ، والنور المبين ، والسراج المنير ، وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه الأخيار المنتجبين .

أمّا بعد ...

فلطالما كان كتاب **نهج البلاغة** الذي جمع فيه الشريف الرضي مجموعة من خطب ورسائل وحكم ومواعظ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مدار اهتمام العلماء والدارسين منذ أنْ ظهر هذا السِفر في الساحة العلمية ، فانكبّ عليه العلماء والباحثون دراسةً وشرحاً وتعليقاً ، ولا زال هذا الكتاب العظيم منهلاً رويّاً للدراسة والبحث في مختلف جوانبه ، فظهرت في شرحه ودراسته

المصنّفات العديدة، المطوّلة والمختصرة والمتوسّطة، حتّىٰ صحّ القول إنّه بلغ من الاهتمام والعظمة ما لم يبلغه كتاب غير القرآن الكريم.

وقد توالت الشروح علىٰ هذا السِفر العظيم منذ عهد قريب من عصر السيّد الرضي وصولاً إلىٰ عصرنا الحالي، ومن هذه الشروح شرح السيّد علي بن الناصر المعاصر للرضي، وأسماه **أعلام نهج البلاغة**، ولعلّه من أوائل الشروح إنْ لم يكن الأوّل علىٰ الإطلاق، وشرح قطب الدين الراوندي المعروف باسم **منهاج البراعة**، وأبو حامد عزّ الدين عبد الحميد المعروف بابن أبي الحديد المعتزلي، وغيرها الكثير من الشروح المتتالية التي وجد أصحابها في **نهج البلاغة** ميداناً خصباً للدراسة والبحث.

ومن هذه الشروح الكثيرة شروح كمال الدين، ميثم بن علي بن ميثم البحراني، إذْ صنّف ثلاثة شروح؛ كبير ومتوسّط وصغير، فتلقّاها العلماء بالثناء الجزيل، والإقبال الكبير عليها، إذْ كانت مظهراً لبراعة مصنّفه، وتبحّره في مختلف العلوم، لا سيّما شرحه الكبير المسمّىٰ في بعض الكتب **مصباح السالكين**[1]، فكلّ مَن اطّلع عليه «شهد له بالتبريز في جميع الفنون الإسلامية والأدبية والحكمية والأسرار العرفانية»[2]، فلم يكن مجرّد تبيان ألفاظ، أو وصف عبارات، وإنّما هو تحقيقٌ تاريخي، وبحثٌ لغوي، وبيانٌ بلاغي،

---

(١) الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة ١٤٩/١٤.

(٢) السلافة البهية في الترجمة الميثمية، طبعت هذه الرسالة ضمن كتاب: الكشكول للبحراني ٤٣/١.

وبرهانٌ كلامي، وكشفٌ عرفاني، فقد جال الشيخ مَيْثَم البحراني وصال في ميادين العلوم المختلفة، فغرف منها وأضاف إليْها الكثير.

والشيخ مَيْثَم البحراني من علماء البحرين ـ كما سيأتي بيانه ـ، وكم هي غربة أنْ يجهل أهل الأرض علماءها بَيْنما يبجّلهم الآخرون، وكم عالم خرّجتهم هذه الأرض المعطاءة، تذكر المصادر والكتب أسماءهم وتستفيض في ذكر فضائلهم وآثارهم، لا يعلم عنهم كثير من أبناء هذه الأرض، وربّما علم بعضُ العالمين أسماءهم فقط وحفظ بعضهم شيئاً من أسماء مصنّفاتهم!

من هنا كان اختياري لشرح الشيخ مَيْثَم البحراني، وتحديداً مقدّمته اللغوية التي ألّفها الشيخ في مقدّمة الشرح، لما لهذا السِفر العظيم من أهمّية عظمىٰ، ولما لهذا (العالم الربّاني) ـ كما أجمعت كتب التراجم علىٰ وصفه ـ من باع طويل في العلم وإثراءات جزيلة فيه مكنونة في بطون كتبه.

ونظراً لطول المباحث اللغوية التي تناولها الشيخ مَيْثَم في مقدّمته وتعدّدها، فقد اخترت (ثلاث) قضايا منها فقط حتّىٰ تكون موضوعاً للبحث، وقد عمدت في بحثها إلىٰ القراءة المتمعّنة لكلام الشيخ مَيْثَم، ثمّ تحرير المسائل كما يراها الشيخ، مستفيضاً في شرحها وبيان ما أظنّه مراد الشيخ مَيْثَم، وربّما ذكرتُ بشيء من الإيجاز الآراء الأخرىٰ في المسألة مبيّناً أربابها، ومرجعاً كل رأي يورده الشيخ إلىٰ صاحبه متىٰ ما ظهر لي، رابطاً ما يورده الشيخ مَيْثَم من آراء بسابقيه، ومبيّناً ريادة الشيخ فيما جاء من جديد.

وقد قسّمت هذا البحث إلىٰ فصلَيْن، وتتفرّع من كلّ فصل عدّة مباحث، كما يلي:

الفصل الأوّل، وعنوانه: (**الشيخ مَيْثَم وشرح نهج البلاغة**)، وهو مقسّم إلىٰ مبحثَيْن:

المبحث الأوّل: الشيخ مَيْثَم: حياته وآثاره، وتناولت شيئاً من ترجمة الشيخ مَيْثَم بن علي بن مَيْثَم البحراني، الملقّب بـ: (كمال الدين)، وذلك في نقاط سبع: اسمه ونسبه، ومَوْلده، فعصره، ثمّ شيوخه وتلامذته، وآثاره، فما قيل فيه، وأخيراً وفاته.

المبحث الثاني: شرح نهج البلاغة، وتناولتُ فيه أوّلاً سبب تأليف الشيخ مَيْثَم البحراني للشرح، ثمّ تناولتُ مقدّمة الشرح في مسألتَيْن، مستشهداً فيهما بكلام الشيخ مَيْثم نفسه في مقدّمة شرحه، أمّا المسألتان:

فالأولىٰ: سبب وضعها، وكيف أنّ اتصال الشيخ بآل الجويني في بغداد سببٌ مباشرٌ في تأليف الشرح.

والثانية: منهج الشيخ في المقدّمة، من خلال الملاحظات التي يجدها القارئ ظاهرة، وأخرىٰ يجتهد في إيجادها.

الفصل الثاني، وعنوانه: (ثلاث قضايا لغوية مِن مقدّمة الشيخ مَيْثَم البحراني علىٰ نهج البلاغة)، تناولتُ فيه ثلاث قضايا أوردها الشيخ مَيْثَم في مقدّمته اللغوية علىٰ نهج البلاغة ضمن قضايا أخرىٰ لم يتّسع المقام لذكرها، وأفردتُ لكلّ قضية مبحثاً، تتفرّع منه عدّة مسائل كما أوردها الشيخ، ومعنوناً

كلّ مسألة بما يناسبها، وهذه القضايا الثلاث هي:

المبحث الأوّل: دلالة اللفظ علىٰ المعنىٰ، وفيه يتناول الشيخ مَيْثَم دلالة الألفاظ علىٰ معانيها، وذلك في أربعة مسائل:

الأولىٰ: الدلالة اللفظية، ويقصد بها الدلالة الوضعية اللفظية التي تنقسم إلىٰ دلالات ثلاث؛ تطابقية وتضمّنية والتزامية.

الثانية: يناقش في هذه المسألة الدلالات اللفظية الثلاث وحقيقة كونها وضعية أو عقلية.

الثالثة: وهنا يتناول الشيخ مَيْثَم الشروط اللازم توافرها لتحقّق دلالتَي التضمّن والالتزام.

الرابعة: وهي مسألة ينفرد في ذكرها الشيخ مَيْثَم بحسب ما اطّلعتُ عليه من مصادر، إذْ يقرِّر الشيخ مَيْثَم أنّ الدلالات اللفظية الثلاث؛ التطابق والتضمّن والالتزام لها حالاتٌ ثلاث من حيث الحقيقة والمجاز.

المبحث الثاني: تقسيم الألفاظ، في هذا المبحث، ينتقل الشيخ مَيْثَم البحراني ﷺ من البحث في (المعاني) إلىٰ البحث في (الألفاظ)، إذْ يعمد الشيخ مَيْثَم البحراني إلىٰ تقسيم اللفظ الموضوع إلىٰ أكثر من قسم بحسب جهة القسمة، ويتكوّن هذا المبحث من أربعة مسائل:

الأولىٰ: اللفظ المفرد والمركّب، إذْ يقسّم الشيخ الألفاظ من حيث الإفراد والتركيب، ويعمد إلىٰ تعريف كلّ منهما.

الثانية: اللفظ المفرد: جزئي وكلّي، وهو وإنْ كان ظاهره تقسيماً

للفظ، إلّا أنّ جوهره تقسيمٌ للمعنىٰ كما سيظهر.

الثالثة: وحدة اللفظ والمعنىٰ وتعدّدهما، ويتطرّق الشيخ مَيْثَم هنا إلىٰ بيان النسبة بَيْن الألفاظ ومعانيها في تقسيم ثالث للفظ المفرد كما صنّفه بعضهم، والشيخ لم يفعل ذلك، وإنّما جعله مبحثاً من غير أنْ يجعله قسيماً لآخر.

الرابعة: اللفظ المفرد؛ حرف وفعل واسم، فبعد أنِ انتهىٰ الشيخ مَيْثَم من بيان النسب بَيْن الألفاظ والمعاني، يعود إلىٰ تقسيم اللفظ المفرد، ولكن من جهة أخرىٰ، فاللفظ المفرد ينقسم إلىٰ حرف وفعل واسم.

المبحث الثالث: الترادف، وفي هذا المبحث يتناول الشيخ مَيْثَم قضية (الترادف)، وهي قضيةٌ يدرسها اللغويون عادة في مباحث علم (فقه اللغة) بوَصْفها ظاهرةً لغويةً في اللغة العربية.

ويتناول الشيخ مَيْثَم البحراني في هذا المبحث مسائل ثلاث:

الأولىٰ: تعريف الترادف، إذْ يورد الشيخ مَيْثَم تعريفه للترادف، وهو نفسه تعريف الإمام الرازي مع فارق جوهري.

الثانية: أسباب الترادف، وقد اعتاد الباحثون في تناولهم لموضوع الترادف علىٰ سرد أسباب عدّة لهذه الظاهرة اللغوية، والشيخ مَيْثَم يستعرض سببَيْن لتوافر هذه الظاهرة، وتتفرّع من هذَيْن السببَيْن أسبابٌ ثلاثة.

الثالثة: صحّة إقامة كلّ واحد من المترادفَيْن مقام الآخر، وهنا يطرح الشيخ مَيْثَم سؤالاً مفاده: هل يصحّ إقامة كلّ واحد من المترادفَيْن مقام الآخر دائماً، أو لا؟ ويفصّل الشيخ في بيان المسألة.

وقد وقعت في يدي نسختان من **شرح نهج البلاغة**، الأولىٰ من منشورات مؤسسة النصر في طهران، والأخرىٰ من منشورات دار الثقلين في بيروت، إضافة إلىٰ نسخة من مقدّمة الشيخ مَيْثَم علىٰ **نهج البلاغة** من منشورات دار الشروق في القاهرة، حقّقها الدكتور عبدالقادر حسين، غير أنّه تحقيقٌ بسيط لا يتعدّىٰ مقارنة بعض المخطوطات وتعريف بعض المصطلحات المنطقية، ولهذا اعتمدت النسخة البيروتية لكونها منشورة من دار نشر عربية؛ وليس ذلك طعناً في النسخة الأخرىٰ، وإنما زيادةً في التثبّت، إضافة لما حوت النسخة الطهرانية من أخطاء إملائية.

وقد استعنتُ في هذا البحث بكتب التراجم وتصنيف الكتب، إضافة إلىٰ كتب التاريخ في سبيل مترجمة الشيخ ميثم، **كالأعلام** للزركلي و**فهرست علماء البحرين** للماحوزي، و**الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة** للطهراني، إضافة إلىٰ كتب أصول الفقه، **كمحصول الرازي ومستصفىٰ الغزالي** وسواهما، وكتب علم المنطق، **كتحرير القواعد المنطقية** لقطب الدين الرازي و**المقرر في شرح منطق** مظفر لرائد الحيدري، إضافة إلىٰ بعض كتب اللغة، **كخصائص ابن جنّي** و**الصاحبي** لابن فارس وغيرهما، وسواها من الكتب والرسائل.

ولا أخفي أنّني صادفت مصاعب عديدة في دراسة المسائل اللغوية التي طرحها الشيخ مَيْثَم البحراني في مقدّمته علىٰ **نهج البلاغة**، إذْ لم يكن من اليسير فهم كلام الشيخ مَيْثَم الموجز، وتفصيل العبارة القصيرة الموجزة، كذلك المصطلحات المنطقية والأصولية التي استخدمها الشيخ في مقدّمة

شرحه كانت تحتاج إلىٰ عودة إلىٰ الكتب المساعدة، إضافة إلىٰ اللغة الجزلة التي يستخدمها الشيخ التي تستدعي الإمعان فيها والتأمّل قبل الشروع في شرحها.

وإنّي لأودّ أنْ أنبّه إلىٰ أمر مهم، وهو أنّ هذا البحث وأمثاله لا يمكن أنْ يكتمل إلّا ببحث آخر يؤازره، هو البحث التطبيقي، والنظر في كيفية استثمار الشيخ مَيْثَم لمقدّمته في شرحه، غير أنّ المقام ومحدودية الصفحات منعا من ذلك، وهو ما أرجو أنْ أوفّق له في القادم من الأيام.

ولستُ أدّعي أنّني قد ألممتُ بالموضوع من جميع أطرافه، أو أنّي أدركتُ جميع خفاياه، ولكنّها محاولةٌ متواضعةٌ لتناول هذا الموضوع الشائك بما قد يفيد الباحث في بدايات مشواره، أو قُل هي لفتات بسيطة علّها تكون مفيدة، آملاً أنْ أكون قد وفّقت في طرح هذه المطالب وبيانها، والله وليّ التوفيق.

الفصل الأوّل :
الشيخ مَيْثَم البحراني ونهج البلاغة
المبحث الأوّل
الشيخ مَيْثَم : حياته وآثاره

* أوّلاً : اسمه ونسبه

هو الشيخ مَيْثَم بن علي بن مَيْثَم[١] بن المعلّىٰ[٢] البحراني ، الملقّب بـ: (كمال الدين)[٣] ، والمشهور بـ: (العالم الربّاني)[٤] .

و(مَيْثَم) بفتح الميم وتسكين الياء وفتح الثاء كما صرّح الشيخ سليمان

---

(١) فهرست علماء البحرين : ٥٧ ، الإجازة الكبيرة : ٩٣ ، أنوار البدرين : ٦٢ ، أمل الآمل ٣٣٢/٢ ، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر : ١٦٢ ، والسلافة البهية في الترجمة المَيْثَمية المطبوع ضمن كتاب الكشكول للبحراني ٤٢/١ .

(٢) الإجازة الكبيرة : ٧٥ ، فهرست علماء البحرين : ٥٧ ، أنوار البدرين : ٦٨ وقد أثبتها (المعلّا) بالألف الممدودة في ترجمة الشيخ ، و(المعلّىٰ) بالمقصورة حينما تعرّض له في ترجمة غيره . راجع أنوار البدرين : ١٣٢و١٥١ ، منتظم الدرين ٢٦٩/٣ ،
وأكثر المصادر تذكر اسم جدّه الأوّل (مَيْثَم) فقط ، ولا تذكر (المعلّىٰ) ، وهو ما تنبّه إليْه فاضل الزاكي . في كتابه (العالم الرباني الشيخ مَيْثَم البحراني) : ٩ .

(٣) فهرست علماء البحرين : ٥٧ والإجازة الكبيرة للسماهيجي : ٩٣ وأنوار البدرين للبلادي : ٦٢ وأمل الآمل ٣٣٢/٢ والذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر : ١٦٢ والسلافة البهيّة في الترجمة المَيْثَمية ضمن كتاب الكشكول للبحراني ٤٢/١ ومنتظم الدرين ٢٦٩/٣ ، عوالي اللآلي العزيزية ١١/١ .

(٤) فهرست علماء البحرين : ٥٧ والإجازة الكبيرة : ٩٣ وأنوار البدرين : ٦٢ .

الماحوزي في سلافته إذْ قال: «هو مَيْثَم بفتح الميم والياء المثناة من تحت الساكنة والثاء المثلّثة المفتوحة وبالميم أخيراً كما ذكره بعض المحقّقين في حواشي **خلاصة الأقوال** في ترجمة مَيْثَم أحمد بن الحسن المَيْثَمي ما نصّه: هو منسوبٌ إلىٰ مَيْثَم التمّار، ومَيْثَم بكسر الميم ولم يأتِ مفتوحاً إلّا اسم مَيْثَم البحراني من المتأخّرين»[(١)]. ومَيْثَم بكسر الميم هو شديد الوَطْء، «وكأنّه يَثِمُ الأَرضَ أي يَدُقُّها»[(٢)].

و(البحراني) نسبة إلىٰ موطنه (البحرَيْن) علىٰ غير قياس[(٣)].

والشيخ مَيْثَم البحراني من أسرة علمية كما يظهر، وهو ما نلمسه من وصف جدّه (مَيْثَم بن المعلّىٰ) بـ: (الشيخ) مثلما نجد في كتاب **أنوار البدرَيْن** في أكثر من مَوْضِع، كما في ترجمة (الشيخ سليمان الماحوزي)، ومن المتعارف عليه إطلاق هذا الوصف علىٰ العلماء. يقول صاحب **أنوار البدرَيْن**: «ودُفِن في مقبرة الشيخ مَيْثَم بن المعلّىٰ جدّ العلّامة الشيخ مَيْثَم المشهور»[(٤)]، وهناك قبرٌ يُنسَب إليْه في منطقة (الماحوز)[(٥)].

---

(١) السلافة البهيّة في الترجمة المَيْثَمية، ضمن كتاب الكشكول للبحراني ٤٥/١.

(٢) لسان العرب ٦/مادة (وثم).

(٣) راجع: لسان العرب ١ مادة (بحر)، شرح شافية ابن الحاجب ٨٢/٢.

(٤) أنوار البدرين: ١٥١

(٥) إحدىٰ قرىٰ البحرين، لم يتعرّض لها ياقوت الحموي في معجم البلدان، وهي تقع (بالقرب من العاصمة (المنامة). تحدّها من جهة الشرق العدلية والغريفة والجفير، ومن الجنوب أمّ الحصم، ومن الغرب الزنج، ومن الشمال العدلية أيضاً). صحيفة الوسط البحرينية، صفحة منوّعات، العدد ١٤٤٢.

الأمر نفسه بالنسبة إلىٰ والده، فقد وُصِف أيضاً بـ: (الشيخ)، بل إنّ صاحب **أنوار البدرَيْن** يعدّ (علي بن مَيْثَم) ووالده (مَيْثَم بن المعلّىٰ) من كبار العلماء، وذلك في ترجمته للشيخ (محمّد بن ماجد البحراني) وحديثه عن مدفنه. قال: «وهذه أي الدونج هي المعروفة بالماحوز، وأكثر العلماء الكبار كالشيخ مَيْثَم وأبيه الشيخ علي وجدّه الشيخ مَيْثَم بن المعلّىٰ ...»[١].

*** ثانياً: مَوْلده**

لا تُشير المصادر ـ التي اطلعتُ عليْها ـ إلىٰ تاريخ ولادة الشيخ مَيْثَم، باستثناء كتاب **فهرست علماء البحرين** للشيخ سليمان الماحوزي (ت ١١٢١ هـ)، فقد ذكر في نهاية ترجمة الشيخ مَيْثَم أنّ ولادته كانت في سنة (٦٣٦ هـ)[٢]، وهو نفسه ـ أي الشيخ سليمان الماحوزي ـ لم يذكر ذلك في رسالته المعنونة بـ: **السلافة البهية في الترجمة المَيْثَمية**.

وقد ذهب (فاضل الزاكي) في كتابه **العالم الرباني الشيخ مَيْثَم البحراني** إلىٰ رفض هذا الرأي، والقَوْل إنّ ولادته متقدّمة علىٰ تلك السنة بنحو ٢٥ سنة علىٰ الأقل، أي «أنّها حصلت في حدود سنة (٦١٠ هـ ـ حوالي سنة ١٢١٣م) أو قبل ذلك»[٣]، معلّلاً ذلك بسببَيْن[٤]:

---

(١) نفس المصدر: ١٣٢.

(٢) فهرست علماء البحرين: ٦٣.

(٣) العالم الربّاني الشيخ مَيْثَم البحراني: ١٤.

(٤) نفس المصدر: ١٣.

الأوّل : أنّ الشيخ مَيْثَم قد تتلمذ علىٰ يد عدد من الأساتذة وروىٰ عنهم ، كالشيخ أسعد بن عبد القاهر الأصفهاني (ت ٦٣٥ هـ) والسيّد فخار بن معد الموسوي (ت ٦٠٣ هـ) والشيخ محمّد بن جعفر بن نما الحلّي (ت ٦٤٥ هـ) ، وهؤلاء قد تُوفوا بَيْن سنة (٦٣٠ هـ) وسنة (٦٤٥ هـ) .

الثاني : ذكرت المصادر أنّه كانت للشيخ مَيْثَم مباحثة مع المحقّق الحلّي المَوْلود في سنة (٦٠٢ هـ) ، وهذا الأمر عادة ما يقتضي تقارب عمرَيْهما .

ولا يُعلم تحديداً مكان ولادته وسكناه ، إلّا أنّ المرجّح بحسب العادة أنّ سكناه كان في بلدة الماحوز في البحرين التي دُفِن فيها ، إذ الأكثر أنْ يُدفَن المرء في بلدته ، وربما هو ما دفع صاحب **أنوار البدرَيْن** إلىٰ نسبة الشيخ ووالده وجدّه إليْها[1] ، فجميعهم مدفونون فيها .

ومع هذا ، يبقىٰ هذا الرأي غير مستند إلىٰ معلومات تاريخية ، فربّما كان مكان ولادته مختلفاً عن مكان سكناه ، بأنْ يكون قد هاجر من مسقط رأسه كما هو الأمر مع العديد من العلماء لأيّ سبب كان .

* ثالثاً : عصره

عايش الشيخ مَيْثَم مرحلة انهيار الدولة العيونية التي كانت تحكم إقليم البحرين ، ففي زمنه أصبحت الحياة السياسية هشّة وصارت الأمور متضاربة ومختلطة ، مليئة بالفتن والنزاعات من أجل السيطرة علىٰ الحكم ، لا سيّما بين

---

(١) أنوار البدرين : ١٣٢ .

شخصيّات داخل البيت العيوني، وهذا ما يفسِّر تعرّض إقليم البحرين عموماً وجزيرة (أوال) خصوصاً للهجمات المتكرّرة من خصوم الأمراء العيونيّين، من القبائل البدوية بتأييد من بعض البيت العيوني، إضافة إلىٰ الحملات العسكرية الأتابكية المتكرّرة، حتّىٰ سقطت الدولة العيونية حوالي عام (٦٥٠ هـ)، وعلىٰ أنقاضها قامت الدولة العصفورية بزعامة عصفور بن راشد[١].

وبعيداً عن السرد التاريخي، فإنّ المصادر التي ترجمت للشيخ مَيْثَم البحراني لم تُشر قط إلىٰ علاقة ما جمعت الشيخ مَيْثَم بأهل السياسة في البحرين من أمراء أو وزراء أو سواهم، سواءٌ في زمن الدولة العيونية أو في زمن الدولة العصفورية، «ولعلّهم لم يكونوا من المهتمّين بالعلم والعلماء»[٢]، لا سيّما وأنّ العيونيّين آنذاك كانوا في نزاعات داخلية ومع جهات خارجية في الوقت نفسه، والعصفوريّين من بعدهم كانوا في مرحلة تثبيت الحكم، ولعلّ الشيخ مَيْثَم لم يكن حينها هو الآخر مهتمّاً بالسياسة، أو أنّ الظرف السياسي آنذاك كان يحتّم علىٰ الشيخ مَيْثَم عدم الاتصال بأهل السياسة.

وفي هذه الحقبة تحديداً، كان هجوم التتار علىٰ البلاد الإسلامية، واستباحة هولاكو لبغداد، فكانت نكسة مدوّية أصابت جسد العالم الإسلامي، حاول بعدها بعض المخلصين ترميم ما تبقّىٰ بعدما تولّىٰ آل الجويني شئون إدارة بغداد.

---

(١) راجع: تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية: ٢٦٧ وما بعدها.

(٢) العالم الربّاني الشيخ مَيْثَم البحراني: ٨٧.

* رابعاً : شيوخه وتلامذته[١]

إنّ نظرةً سريعة في شيوخ الشيخ مَيْثَم وتلامذته كفيلة بكشف جانب كبير من عقلية هذا الشيخ ، وذلك حينما نطّلع على بعض أولئك وبعض آثارهم ومكانتهم العلمية . وفيما يلي نذكر بعضاً من شيوخه التي تتلمذ الشيخ مَيْثَم على أيديهم :

١ ـ جمال الدين علي بن سليمان بن يحيىٰ بن محمّد بن قائد بن صباح الستري[٢] البحراني ، من أعلام القرن السابع الهجري ، كان عالماً جليلاً متكلّماً حكيماً ، له العديد من المصنّفات في الفلسفة ، منها : **إشارات الواصلين ومفتاح الخير في شرح رسالة الطير ومعراج السلامة ومنهاج الكرامة** وغيرها . قبره في جزيرة سترة من البحرين إلىٰ جنب قبر شيخه أحمد بن سعادة ، وقبرهما موجودان يزاران إلىٰ الآن .

٢ ـ المحقّق الخواجة نصير الدين محمّد بن محمّد بن الحسن الطوسي ، شاعرٌ وعالمٌ وفيلسوفٌ معروف ، وكان رأساً في العلوم العقلية ، بارعاً في الرياضيّات والفلسفة . له عدّة مصنّفات ، منها : **تجريد العقائد وتلخيص المحصّل وشرح قسم الإلهيات من إشارات ابن سينا** . اشتهر في المصادر أنّ

---

(١) راجع : أنوار البدرين : ٦٣ - ٦٤ ، وفهرست علماء البحرين : ٦٠ - ٦٢ ، والعالم الربّاني الشيخ مَيْثَم البحراني : ١٧ - ٤١ ، والأعلام للزركلي ، والذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة .

(٢) أثبتها الشيخ سليمان الماحوزي في كتابه (فهرست علماء البحرين) (الستراوي) ،علىٰ أنّها نسبة علىٰ غير قياس : ٥١ .

الشيخ مَيْثَم قد تتلمذ علىٰ الخواجة الطوسي في العلوم العقلية، والخواجة تتلمذ علىٰ الشيخ في الفقه والعلوم النقلية، فهو أستاذ الشيخ مَيْثَم وتلميذه.

٣ ـ الشيخ أبو السعادات أسعد بن عبد القاهر بن أسعد بن محمّد بن هبة الله بن حمزة الأصفهاني، الشيخ العالم الفاضل المحقّق. له عدّة مصنّفات، منها: **رشح الولاء في شرح الدعاء وتوجيه السؤالات في حلّ الإشكالات وجامع الدلائل ومجمع الفضائل**.

٤ ـ السيّد فخار بن معد بن فخار بن أحمد الموسوي الحائري، كان عالماً فاضلاً أديباً محدّثاً، صنّف العديد من الكتب، منها: **حجّة الذاهب إلىٰ إيمان أبي طالب والروضة في الفضائل والمعجزات**.

٥ ـ الشيخ نجيب الدين محمّد بن جعفر بن هبة الله بن نما الحلّي، من علماء الحلّة في القرن السابع الهجري.

٦ ـ الشيخ مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود بن بلدحيّ الموصلي، فقيه حنفي ولّي قضاء الكوفة مدّة، ثمّ استقر ببغداد مدرّساً وتوفّي فيها. له عدّة مصنّفات منها: **الاختيار لتعاليل المختار** شرح فيه كتابه **المختار في فروع الحنفية**. ومع اختلاف مذهب الشيخ مَيْثَم عن مذهب شيخه الموصلي فإنّه قد استجازه في الرواية.

أمّا تلامذته:

إنّ المصادر التي ترجمت للشيخ مَيْثَم لا تستطرد في ذكر أسمائهم مع

أنّها تنوّه بمقام الشيخ العلمي وآثاره الجليلة واحترام العلماء له وتلقّيهم لآثاره بالتبجيل والدراسة والثناء، ومع هذا فإنّ النظر في تلك المصادر، والتنقيب في بطون الكتب والإجازات ترفع بعض الغموض عن أسمائهم، وفيما يلي نذكر عدداً منهم:

١ ـ العلّامة جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن محمّد بن المطهّر الحلّي، كان فقيه الإمامية في زمانه بلا منازع، برع في مختلف العلوم؛ كالفقه والرجال والفلسفة والكلام. له تصانيف كثيرة جدّاً قيل إنّها تعدّ بالمئات، منها: **تبصرة المتعلّمين في أحكام الدين وقواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام والمقامات**.

٢ ـ السيّد غياث الدين عبد الكريم بن أحمد بن موسىٰ بن جعفر بن طاووس، عالمٌ وفقيهٌ ونسّابةٌ، كما كان نحويّاً وأديباً وشاعراً، من مصنّفاته: **الشمل المنظوم في مصنّفي العلوم وفرحة الغري بصرحة الغري**.

٣ ـ الشيخ كمال الدين علي بن الحسين بن حمّاد بن أبي الخير الليثي الواسطي، من أعلام القرنَيْن السابع والثامن الهجريَيْن.

٤ ـ المحقّق الخواجة نصير الدين الطوسي، وقد مرّ ذكره في شيوخ الشيخ مَيْثَم، وأنّه كان تلميذاً للبحراني في الفقه والعلوم النقلية كما كان شيخاً له في العلوم العقلية.

٥ ـ السيّد صفيّ الدين محمّد بن الحسن بن محمّد بن أبي الرضا العلوي البغدادي، من علماء القرن الثامن الهجري.

*** خامساً : آثاره[١]**

كثيرةٌ هي أسماء الكتب والرسائل التي تُنسَب إلىٰ الشيخ مَيْثَم البحراني ، بعضها وصل إلَيْنا وبعضها الآخر لم يصل إلَيْنا منها سوىٰ اسمها ، وربّما كان هناك سواها ممّا لم يصل إلَيْنا حتّىٰ اسمه ، فإمّا أنْ يكون قد ضاع كما ضاع الكثير من آثار العلماء ، لا سيّما علماء البحرين بفعل الأهوال المتتابعة التي حلّت بهذه الأرض الطيّبة المليئة ، وإمّا أنّه لا زال مكنوناً لم يُكشف بعد .

وفي العموم ، فإنّ المصادر تُشير إلىٰ مجموعة مصنّفات ، منها :

١ ـ الشرح الكبير لنهج البلاغة ، ويسمّىٰ (مصباح السالكين) .

٢ ـ الشرح الوسيط لنهج البلاغة ، ويسمّىٰ (اختيار مصباح السالكين) .

٣ ـ الشرح الصغير لنهج البلاغة .

٤ ـ منهاج العارفين ، والمعروف باسم (شرح المائة كلمة) ، وهو شرحٌ للمائة كلمة من الكلمات القصار التي انتخبها الجاحظ من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام .

٥ ـ تجريد البلاغة ، ويسمّىٰ أيضاً (أصول البلاغة) أو (مقدّمة البلاغة) .

٦ ـ النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة .

٧ ـ قواعد المرام في علم الكلام ، وقد يُشار إلَيْه في بعض المصادر باسم (رسالة في الكلام) أو (مقاصد الكلام) .

---

(١) راجع : العالم الربّاني الشيخ مَيْثَم البحراني : ٤٢ - ٦٠ والذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة .

٨ ـ آداب البحث .

٩ ـ الدرّ المنثور .

١٠ ـ استقصاء النظر في إمامة الأئمّة الإثني عشر .

١١ ـ البحر الخضمّ .

١٢ ـ المعراج السماوي .

١٣ ـ رسالة في الوحي والإلهام .

١٤ ـ شرح حديث المنزلة .

١٥ ـ شرح رسالة العلم؛ و(رسالة العلم) من تصنيف العلّامة الشيخ أحمد بن علي بن سعادة الستري البحراني ، وهو شيخ شيخه علي بن سليمان الستري البحراني .

١٦ ـ كتاب الأوصياء .

وغيرها من الكتب والرسائل التي تنسبها المصادر وأصحاب التراجم إلىٰ الشيخ مَيْثَم ، بعضها عثر عليه وطبع ، وآخر مخطوط ، وبعضها لم يُعثر عليْه .

*** سادساً : ما قيل فيه**

قد يصعب استقصاء جميع ما قيل في الشيخ مَيْثَم البحراني ، فقد كان للشيخ مكانته العلمية المرموقة بين العلماء ممّن عاصروه وتأخّروا عنه ، وهذا ما ظهر في كلام مَن ترجم للشيخ أو أشار إليْه في كلامه .

١ ـ لعلّ أحد ما يُجمع عليه مَن ترجم للشيخ مَيْثَم البحراني قولهم في حقّه :

٢ ـ قال الشيخ محمّد بن علي الأحسائي المعروف بابن جمهور: «العالم الكامل، محقّق علوم المتقدّمين والمتأخّرين، ومكمّل علوم الحكماء والمتكلّمين»[١].

٣ ـ قال عنه الشيخ سليمان الماحوزي في **سلافته**: «الفيلسوف المحقّق والحكيم المدقّق، قدوة المتكلّمين وزبدة الفقهاء والمحدّثين العالم الربّاني كمال الدين مَيْثَم البحراني غوّاص بحر المعارف ومقتنص شوارد الحقائق واللطائف»[٢].

٤ ـ قال فيه الشيخ علي البلادي البحراني: «العالم الربّاني والعارف الصمداني كمال الدين مَيْثَم بن علي بن مَيْثَم البحراني وهو المشهور في لسان الأصحاب بالعالم الربّاني والمشار إليْه في تحقيق الحقائق وتشييد المباني»[٣].

٥ ـ قال السيّد حسن الصدر: «كان له التبرّز في جميع العلوم الإسلامية، والحكمة والكلام والأسرار العرفانية، حتّىٰ اتفق الكلّ علىٰ إمامته في الكلّ»[٤].

*** سابعاً: وفاته**

المتداول من تاريخ وفاة الشيخ مَيْثَم أنّها كانت سنة (٦٧٩ هـ)، كما ذكر

---

(١) عوالي اللآلي العزيزية ١١/١.

(٢) السلافة البهية في الترجمة المَيْثَمية المطبوع ضمن كشكول البحراني ؟؟/١.

(٣) أنوار البدرين: ٦٢ ـ ٦٣ ٤٢

(٤) الشيعة وفنون الإسلام: ٣١٩.

ذلك الشيخ البهائي في كشكوله[١]، ونقله عنه الشيخ الماحوزي[٢]، وذاع هذا التاريخ بين بعض مَن ترجم للشيخ مَيْثَم نقلاً عن كشكول البهائي مباشرة أو بواسطة، وقد توقّف بعض الباحثين[٣] عند هذا التاريخ واستبعدوه، وذلك لوجوه:

الأوّل: إنّ الشيخ مَيْثَم البحراني أنهىٰ كتابه **اختيار مصباح السالكين** في آخر شوّال من سنة (٦٨١ هـ) كما ذكر في آخره، ممّا يعني أنّه كان حيّاً في التاريخ الذي أشار إليْه البهائي، وعليْه تكون وفاة الشيخ مَيْثَم بعد سنة (٦٨١ هـ).

الثاني: إنّ الشيخ مَيْثَم أجاز تلميذه علي بن الحسين بن حمّاد الواسطي في سنة (٦٨٧ هـ) كما نصّ علىٰ ذلك الميرزا عبد الله الأفندي في **الرياض**، فيثبت أنّه كان حيّاً في تلك السنة، أي سنة (٦٨٧ هـ).

فيثبت أنّ الشيخ مَيْثَم البحرانيﷺ كان حيّاً في سنة (٦٧٩ هـ)، وإنّما تُوفّي بعد سنة (٦٨٧ هـ)، ولعلّها كانت سنة (٦٨٩ هـ)، فمن المحتمل أنْ يكون التاريخ الذي أورده الشيخ البهائي في كشكوله مصحّفاً إذْ قُلبت فيه الثمانية إلىٰ سبعة، فصار من (٦٨٩ هـ) إلىٰ (٦٧٩ هـ)، «وممّا يؤيّد هذا الاحتمال أنّا لم نرَ الشيخ مَيْثَم يُؤلّف أيّاً من كتبه أو يُجيز أيّاً من تلامذته بعد

---

(١) الكشكول للبهائي ٢٣٤/٢.

(٢) السلافة البهية في الترجمة المَيْثَمية المطبوع ضمن الكشكول للبحراني ٤٥/١.

(٣) أعني فاضل الزاكي في كتابه العالم الربّاني الشيخ مَيْثَم البحراني: ١٠٢ - ١٠٥.

سنة (٦٨٧ هـ)»[١].

ودُفِنَ في منطقة (الماحوز) من البحرين، كما هو الحال مع والده وجدّه، غير أنّه دُفِن في بلدة (هلتا)[٢] أو (هرتىٰ) من الماحوز[٣]، وهي حالياً بحسب التقسيم الإداري الحديث جزءٌ من منطقة (أمّ الحصم).

المبحث الثاني
شرح نهج البلاغة

* أوّلاً: سبب تأليف الشرح

بعدما استباح التتار بقيادة هولاكو بغداد عام (٦٥٦ هـ)، استوزر هولاكو بهاء الدين محمّد الجويني بعنوان صاحب الديوان لإدارة الدولة، فتركه في بغداد وعاد هو إلىٰ عاصمته (تبريز) بعد عام من استباحة بغداد، وفي سنة (٦٦١ هـ) توفّي بهاء الدين محمّد الجويني صاحب الديوان ببغداد، ففوّض هولاكو حكومة بغداد إلىٰ ابنه علاء الدين عطاء الملك الجويني، فاستوزر له أخاه شمس الدين محمّد بن محمّد الجويني.

وقد كان من أمر الشيخ مَيْثَم أن اتصل بآل الجويني، ويبدو أنّ هذا الاتصال كان في أثناء وجوده في العراق بعدما دعاه فضلاء الحلّة والعراق

---

(١) العالم الربّاني الشيخ ميثم البحراني: ١٠٥.

(٢) ذكرها البلادي في أنوار البدرين: ٦٦ (هلتانا)، وهو تحريف كما يبدو.

(٣) العالم الربّاني الشيخ مَيْثَم البحراني: ١٠٧.

إليها[١]، وهذا ما يظهر من بعض كلام الشيخ مَيْثَم في مقدّمته على **نهج البلاغة** إذْ يقول: «... إلىٰ أنْ قضت صروف الزمن بمفارقة الأهل والوطن، وأوجبت تقلّبات الأيام دخول دار السلام فوجدتها نزهة للناظر ...»[٢].

وفي مقدّمة الشيخ مَيْثَم على **نهج البلاغة**، يصرّح بأنّه ألّف هذا الشرح باسم علاء الدين محمّد بن بهاء الدين محمّد بن محمّد بن محمّد الجويني، وذلك بعدما وجده أهلاً لتلقّي هذا العلم العظيم بعدما وجد الشيخُ الجويني يُثني علىٰ كتاب **نهج البلاغة**؛ يقول الشيخ مَيْثَم: «ولمّا اتفق اتصالي بخدمته وانتهيت إلىٰ شريف حضرته ... فأجرىٰ في بعض محاوراته الكريمة من مدح هذا الكتاب وتعظيمه وتفضيله وتفخيمه ما علمت معه أنّه أهله الذي كنت أطلب، والعالم بقدره ومحلّه من بَيْن الكتب، وتوسّمت في تضاعيف ذلك تشوّق خاطره المحروس إلىٰ كشف حقائقه، والوقوف علىٰ أسراره ودقائقه ...»[٣].

فأراد الشيخ مَيْثَم من هذا الشرح أنْ يكون شكراً منه لعلاء الدين الجويني لجزيل تفضّله عليْه في حضرته في بغداد: «فأحببت أنْ أجعل شكري لبعض نعمه السابقة، ومننه المتوالية المتلاحقة أنْ أخدم سامي مجلسه بتهذيب شرح مرتّب علىٰ القواعد الحقيقية ...»[٤]. كما أراد الشيخ إظهار ما

---

(١) السلافة البهية في الترجمة المَيْثَمية المطبوع ضمن الكشكول للبحراني ٤٣/١.

(٢) شرح نهج البلاغة للبحراني ٢/١.

(٣) شرح نهج البلاغة للبحراني ٤/١.

(٤) نفس المصدر.

استخرجه من كنوز مغمورة في **نهج البلاغة** من خلال هذا الشرح: «أنبّه فيه علىٰ ما لاح لي من رموزه، وأكشف ما ظهر لي من دفائنه وكنوزه»[١].

*** ثانياً: مقدّمة نهج البلاغة:**

(١) سبب وضع المقدّمة:

أمّا عن سبب وضع هذه المقدّمة المستفيضة فإنّ نظرةً سريعة فيها تكشف عن سبب ذلك، وذلك أنّ الشيخ مَيْثَم نفسه يُفصح عنه، فالقارئ المتصدّي لسبر أغوار هذا السِّفر العظيم، وفَهْم ما يُشرح منه يحتاج ـ ليكون له ذلك ـ إلىٰ أبحاث تعينه؛ ليصل إلىٰ مقاصد الكلام كما ينبغي.

يقول الشيخ مَيْثَم في مقدّمته: «فاعلم أنّ كلامه عليه السلام يشتمل علىٰ مباحث عظيمة تنشعب عن علوم جليلة يحتاج المتصدّي للخوض فيه وفهم ما يشرح منه بعد جودة ذهنه وصفاء قريحته إلىٰ تقديم أبحاث تعينه علىٰ الوصول إلىٰ تلك المقاصد»[٢].

فالحاجة إذاً لفهم كلام أمير المؤمنين عليه السلام تستدعي هذه المقدّمة من مؤلّف الشرح، أمّا خصوص (مباحث الألفاظ)، فذلك الأمير أبرز مُراده من خلال الألفاظ؛ مكتوبة أو منطوقة، كان لزاماً ذكر شيء من هذه المباحث.

وفي ذلك يقول الشيخ مَيْثَم: «ولمّا أبرز عليه السلام مقاصده في ألفاظ خطابية،

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر: ٥/١.

إما منطوق بها أو مكتوبة تَعيّنَ أنْ أذكر من مباحث الألفاظ قدراً تمسّ الحاجة إليْه»[١].

(٢) منهج الشيخ في المقدّمة

إنّ الناظر في مقدّمة الشيخ مَيْثَم علىٰ **نهج البلاغة** تنقدح في ذهنه لأوّل وهلة عدّة ملاحظات تُبرز شيئاً من منهجه. ولعلّ أُولىٰ تلك الملاحظات هي ثراؤه العلمي، والتي تعود إلىٰ تقسيمه المقدّمة إلىٰ ثلاث (قواعد) كما سمّاها:

القاعدة الأولىٰ تناول فيها مباحث الألفاظ، وهي بدورها مقسّمة إلىٰ قسمَيْن:

القسم الأوّل: وهو الجانب اللغوي من المقدّمة، عنونه بقوله: «في دلالة الألفاظ وأقسامها وأحكامها»[٢].

القسم الثاني: وهو الجانب البلاغي منها، والذي عنونه بقوله: «في كيفيات تلحق الألفاظ بالنسبة إلىٰ معانيها فتوجب لها الحسن والزينة وتعدّها أتمّ الإعداد لأداء المعاني وتهيّئ الذهن للقبول»[٣].

والقاعدة الثانية تناول فيها الخطابة في عدّة أبحاث.

والقاعدة الثالثة تناول فيها بعض فضائل أمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) نفس المصدر.

(٢) شرح نهج البلاغة للبحراني ٥/١.

(٣) نفس المصدر: ١٨.

الأمر الآخر، بدأ الشيخ مَيْثَم البحراني بحثه اللغوي ببحثٍ عنونه بـ: (مباحث الألفاظ)، والناظر المتمعّن يجد أنّ هذا العنوان يتكرّر في كثير من كتب علم أصول الفقه، حتّىٰ أنّ الباحث يمكنه الظنّ أنّ أيّ كتاب أصولي يقع في يديه ـ ولم يطّلع عليه بعد ـ يبدأ أُولىٰ بحوثه بمبحث (مباحث الألفاظ)، وربّما بعناوين شبيهة، كـ: (المبادئ اللغوية)[١] أو (مبادئ اللغة)[٢]، وقد يصدق حدسه في كثيرٍ من الأحيان، وهذا ما يدفعنا إلىٰ القول إنّ الشيخ مَيْثَم البحراني قد تعامل مع **نهج البلاغة** لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام معاملة (النصّ الشرعي)، لا فيما تُفضي إليه دراسة النصّ الشرعي من أحكام، وإنّما فيما يقتضيه النصّ من وسائل وأدوات للتعامل معه وفهمه[٣].

ومن الملاحظات الواضحة ما يمكن أنْ نطلق عليه (المنهجية العلمية في التأليف)، وهو ما يظهر في أمور:

أوّلها: كثرة التقسيم في المقدّمة، فالأسلوب القديم في التأليف يقوم علىٰ الاسترسال في الحديث وعدم المبالاة بالتقسيم والتفريع، أمّا الشيخ مَيْثَم فإنّه يعمد إلىٰ تقسيم القواعد إلىٰ أقسام، ثمّ يقسّم الأقسام إلىٰ فصول، وهذه

---

(١) مثل: الإحكام في أصول الأحكام ٢٩/١.

(٢) مثل: مختصر منتهىٰ السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ٢٢٠/١.

(٣) إنّما قلت إنّ الشيخ مَيْثَم تعامل مع (نهج البلاغة) معاملة النصّ الشرعي فيما يقتضيه من أدوات لا فيما يفضي إليه من أحكام؛ لأنّ الشيخ لو تعامل معه معاملة النص الشرعي فيما يفضي إليه من أحكام شرعية لقدّم له بمقدّمات إضافية يحتاجها الفقيه لاستنباط الحكم الشرعي، ممّا يتعلّق بعلم الرجال وعلم الحديث وغيرهما من العلوم.

الفصول بدورها تنقسم إلىٰ أبحاث، بل إنّ هذه الأبحاث مليئة بالتفريع والتقسيم، وربّما يكون ذروة ذلك في الفصل الثاني من القاعدة الأولىٰ، وتحديداً في البحث الثاني والثالث، إذْ نجده يستطرد في التقسيم، لا سيّما في تقسيم اللفظ المفرد الكلّي.

والشيخ حينما يقسّم، فإنّه في العادة لا يذكر جهة التقسيم، كأنْ يقول: «اللفظ من حيث الإفراد والتركيب ينقسم إلىٰ مفرد ومركّب» وهكذا، وإنّما يعمد إلىٰ القسمة مباشرة، وهو من مظاهر الاختصار في مقدّمة الشيخ اللغوية.

كما أنّ الشيخ قد يخالف بعضهم في تقسيمه، فمثلاً، نجد الشيخ في تناوله للفظ المفرد في الفصل الثاني من هذا البحث لا يعمد في البحث الرابع ـ(بحسب تقسيم الشيخ، الثالث في هذه الوريْقات) ـ وهو المعنوَن عندنا بـ: (وحدة اللفظ والمعنىٰ وتعدّدهما)، إذْ يتناول بيان النسبة بَيْن الألفاظ ومعانيها، نجد الشيخ لا يصنّفه بوصفه تقسيماً ثالثاً للفظ المفرد كما فعل فخر الدين الرازي في محصوله[1]، والشيخ لا يذكر صراحة مخالفته لهذا التقسيم، وإنّما يُفهم ذلك من تناوله، فإنّه يبدأ البحث السابق لهذا البحث (المفرد: جزئي وكلّي) واللاحق له (اللفظ المفرد: حرف وفعل واسم) بقوله: (اللفظ المفرد)، خلافاً لهذا البحث، فإنّه يشرع فيه بالقول: (اللفظ والمعنىٰ...) من غير أنْ يخصّص اللفظ بالمفرد كما فعل في البحث الذي يسبقه والبحث الذي يليه، وفي ذلك دلالة كبيرة علىٰ عدم تبعية الشيخ العمياء لمَن سبقوه.

---

(١) المحصول في علم أصول الفقه ٣١١/١.

الثاني : نسبة الآراء إلىٰ أصحابها ، كما في قوله : «الدلالة الأولىٰ هي التي بحسب الوضع الصرف ، وأمّا الباقيتان فزعم فخر الدين وجماعة من الفضلاء أنّهما عقليّان ...»[1] ، والشيخ مَيْثَم وإنْ لم يذكر جميع أصحاب هذا الرأي ، إلّا أنّه يذكر أهمّ أصحابه .

والجدير بالذكر هنا أنّ الشيخ مَيْثَم في أكثر من موضع يخصّ الإمام الرازي بالذكر بالاسم ، وربّما أجمل ذكر غيره ، وفي ذلك دلالة بالغة علىٰ احترام الشيخ لهذا الإمام .

الثالث : مناقشة الآراء وترجيح أحدها ، فالشيخ مَيْثَم لا يكتفي بذكر رأيه فقط ، وإنّما يعمد في العديد من المرّات إلىٰ ذكر آراء غيره ويوردها والأدلّة التي تستند إليْها ، ثمّ يشرع في نقض آرائهم بالدليل العلمي ، وهذا كلّه من غير تجريح أو تعريض بالأشخاص .

الأمر الرابع : تحرّره الفكري؛ ومن مظاهره عدم التبعية المطلقة لسابقيه ، فالشيخ مَيْثَم في عرضه اللغوي ، قد يوافق كثيراً مَن سبقوه من الأعلام ، كالإمام الرازي وابن الحاجب والرضي وسواهما ، غير أنّها ليست علىٰ سبيل التبعية العمياء ، وهذا ما يتّضح بجلاء في مناقشاته المتعدّدة لأولئك الأعلام والردّ عليهم ، من ذلك ـ علىٰ سبيل المثال ـ مناقشته للإمام الرازي في كون دلالتَيْ التضمّن والالتزام وضعيّتَيْن كما يدّعي الشيخ مَيْثَم وليستا عقليّتَيْن

---

(١) شرح نهج البلاغة للبحراني ٥/١ .

كما يدّعي الإمام[١] .

ومن آثار هذا التحرّر الفكري أيضاً، انفراده ببعض الآراء والمسائل، فإذا كانت هذه المسائل قد تناولها من سبقوه من العلماء، فهذا لا يعني أنّه يتماهىٰ معهم ويغضّ الطرف عمّا لم يصلوا إليْه، وهذا ما نجده في النقطة الرابعة من المبحث الأوّل من الفصل الثاني من هذه الورِيْقات، وهو المعنون بـ: (الدلالات اللفظية بَيْن الحقيقة والمجاز)، فالحقيقة أنّي لم أجد فيما وقعتُ عليه من المصادر والمراجع أحداً قبل الشيخ مَيْثَم قد تناول هذه المسألة أصلاً فضلاً عن إصدار الحكم فيها.

وممّا يلفت الانتباه أيضاً، مَيْل الشيخ مَيْثَم إلىٰ الاختصار وعدم التطويل، وهذا ظاهر في أكثر من مَوْضع، حتّىٰ بلغ به الأمر أنْ يختصر التعاريف، بأنْ لا يوردها كلّها لوجود قرينة تدلّ عليها، كما في تعريف اللفظ المفرد الكلّي، إذْ يكتفي بتعريف اللفظ المفرد الجزئي، وكما في البحث الثاني من الدلالة اللفظية الذي عنونته بـ: (الدلالات اللفظية بَيْن الوضع والعقل)، إذْ يكتفي بذكر النسبة بين (دلالة المطابقة ودلالتَي التضمّن والالتزام)، وأمّا نسبة الأخرتَيْن إلىٰ الأولىٰ فإنّه لا يوردها تفصيلاً، وإنّما يكتفي بالقول: (من غير عكس)، وهكذا في بيانه عدم وجوب لزوم (دلالتَي التضمّن والالتزام) لبعضهما بعضاً، وهو نفسه ما نجده في البحث الرابع منه الذي عنونته بـ: (الدلالات اللفظية بَيْن الحقيقة والمجاز) وفي غيرها من

---

(١) نفس المصدر: ٥ - ٦.

المواضع ، وهو أسلوبٌ معروفٌ بين العلماء وسمة تتميّز بها الأسفار المتقدّمة .

كذلك ، يُلاحظ كثرة استشهاده ، وهو أمر لا يحتاج إلىٰ الاستقصاء ، فإنّ القارئ يجده سريعاً ، وهو أجلىٰ ما يكون في القسم الثاني من القاعدة الأولىٰ ، وهو القسم البلاغي من المقدّمة ، فكثيراً ما يستشهد الشيخ مَيْثَم بآيات من القرآن الكريم ، من ذلك مثلاً استشهاده في (أقسام النظم)[١] ، ففي الصفحة الواحدة قد تجد (ست) آيات كريمات ، وقد يستشهد بأكثر من آية واحدة للأمر الواحد ، من ذلك مثلاً قوله في وجوه أحد أقسام النظم : «الوجه الأوّل : المطابقة : وهي الجمع بَيْن المتضادّ في الكلام مع مراعاة التقابل حتّىٰ لا يضمّ الاسم إلىٰ الفعل كقوله تعالىٰ : ﴿**فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيراً**﴾[٢] وقوله : ﴿**سَوَاء منكُم مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ**﴾[٣] وقوله تعالىٰ : ﴿**تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمّن تَشَاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء**﴾[٤] »[٥] .

وممّا يستشهد به الشيخ مَيْثَم بكثرة ظاهرة أيضاً ، كلام صاحب النهج أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، من ذلك مثلاً قوله في وجوه أحد أقسام النظم : «الثالث عشر : مراعاة النظير : وهو جمع الأمور المناسبة المتوازنة

---

(١) شرح نهج البلاغة للبحراني ٤٧/١ - ٥٠ .

(٢) سورة التوبة : ٨٢ .

(٣) سورة الرعد : ١٠ .

(٤) سورة آل عمران : ٢٦ .

(٥) شرح نهج البلاغة للبحراني ٤٨/١ .

كقول علي عليه السلام: الحمد لله غير مقنوط من رحمته ولا مخلوّ من نعمته ولا مأيوس من مغفرته»[(١)].

وإلىٰ جانب استشهاده بآي القرآن الكريم، وكلام أمير المؤمنين، فإنّ الشيخ مَيْثَم يستعين أحياناً بشواهد من الشعر، وذلك نحو قوله: «الثالث: المزاوجة بَيْن معنيَيْن في الشرط والجزاء كقول البحتري:

إذا ما نهَىٰ الناهي فلجّ بيَ الهوَىٰ
أصاخت إلىٰ الواشي فلجّ بِها الهَجْرُ[(٢)(٣)]».

إضافة إلىٰ ما سبق، يمكن إضافة مظهر آخر في منهج الشيخ مَيْثَم في مقدّمته علىٰ **نهج البلاغة**، مظهر جليّ هو الآخر، وهو النزعة العقلية، وهذه النزعة ظاهرة في المصطلحات والألفاظ المنطقية والفلسفية التي يستخدمها الشيخ حتّىٰ في المسائل اللغوية، كاستخدام ألفاظ (الماهية) و(ممتنع الوجود) و(ممكن الوجود) و(الحد) و(الرسم) و(العارض) و(العرضي) و(الفصل) وغيرها من الألفاظ الشائعة في مصنّفات علمي المنطق والفلسفة.

كما تظهر في التقسيم العقلي الذي قد يفترض أقساماً لا وجود لها في الخارج، وإنّما تكون في الذهن فقط، كتصوّرهم (شريك الباري) و(جبل من ياقوت)، وكتقسيم الكلّي إلىٰ (كلّي منطقي) و(كلّي عقلي) و(كلّي طبَعي)، وسواه من التقسيمات ظاهرة الميول العقلية والمنطقية.

---

(١) نفس المصدر ٤٩/١.

(٢) ديوان البحتري ٨٤٤/٢.

(٣) شرح نهج البلاغة للبحراني ٤٨/١.

الفصل الثاني

ثلاث قضايا لغوية مِن مقدّمة الشيخ مَيْثَم علىٰ نهج البلاغة

التمهيد

قبل الولوج في عرض المسائل اللغوية التي طرحها الشيخ مَيْثَم البحراني ﷺ، لا أجد بدّاً من الوقوف علىٰ بعض المفاهيم الرئيسة التي هي التمهيد المناسب لاستعراض تلك المسائل؛ حتّىٰ لا يلتبس الأمر علىٰ القارئ فيتوه في غمرة تلك المسائل وما تنطوي عليه من اصطلاحات وتشعّب يحتاج في فهمها إلىٰ معرفة سابقة ببعض المسائل، وقد آثرت اتخاذ التبويب سبيلاً في هذا التمهيد اغتناماً للصفحات المحدودة متجنّباً في ذلك الاستطراد والإطناب.

* أوّلاً: مفهوم اللفظ

ولعلّ من أوّل ما يستوقفنا في هذا البحث العنوان الذي جعله الشيخ لهذا الباب من مقدّمته، أو هذه القاعدة الأولىٰ ـ كما وصفها الشيخ ـ، وهو (مباحث الألفاظ)، فماذا يعني الشيخ بـ: (اللفظ)؟ أهو المفهوم النحويّ نفسه أم أنّ للشيخ وأصحاب المنطق والأصوليّين عامّةً ـ مفهوماً مختلفاً؟ إذْ تتقاطع هذه الكتب جميعاً، المنطقية والأصولية، في جملة من القضايا، أبرزها

مباحث الدلالات، وأحدها (الدلالة الوضعية اللفظية)، وهو الموضوع الأوّل في المقدّمة اللغوية للشيخ مَيْثَم.

إنّ مفهوم (اللفظ) عند علماء المنطق والأصول لا يقتصر على مجرّد عملية النطق، سواءٌ أفادت أم لم تفد، كما قد نجد عند النحويين، بل ارتبط مفهوم (اللفظ) ارتباطاً وثيقاً بـ: (الدلالة)، فلا يعدّ (اللفظ) في البحث الأصولي والمنطقي «الصوت المشتمل على بعض الحروف سواءٌ دلّ على معنىً كزيد أو لم يدلّ كديز مقلوب زيد»[١]، وهو المفهوم النحوي، إذْ للفظ حالتان: فمرّةً يكون دالاً على معنىً فيسمّى (مستعملاً)، وأخرى يكون غير دالّ على معنىً، وهو المسمّى (مهملاً)[٢].

بل إنّ بعض الباحثين قرّروا أنّ «اللفظ والكلمة والكلام كلّها بمعنىً واحد عند الأصوليّين»[٣]، ومن ثمّ حقّ لهم القول «إنّ (اللفظ) في البحث الأصولي هو الوحدة اللغوية الدالّة»[٤].

إنّ هذا المفهوم للّفظ عند الأصوليّين وأصحاب المنطق يظهر بوضوحٍ تامّ من خلال تتبّع تعاملهم معه، فهؤلاء لا يعنيهم اللفظ بحدّ ذاته، فدراسته ليست من أجله، بل من أجل الوصول إلى المعاني، ولذلك يتوسّع المنطقي

---

(١) قطر الندى وبلّ الصدى: ٣٧.

(٢) نفس المصدر: ٣٨.

(٣) التصوّر اللغوي عند علماء أصول الفقه: ٧٣.

(٤) نفس المصدر: ٧٤.

في دراسة اللفظ لا من حيث هو لفظ، بل من حيث المعنىٰ، ولذلك يعمد إلىٰ تقسيمه إلىٰ (مختصّ) و(مرتجل) و(منقول) وغيرها من التقسيمات الناظرة إلىٰ معاني تلك الألفاظ لا إلىٰ الألفاظ بحدّ ذاتها.

*** ثانياً: الدلالة: تعريفها وأقسامها**

الدلالة لغةً:

جاء في كتب اللغة: دلّه عليه دَلالةً ـ ويثلّث ـ ودُلولةً فاندلّ سدّده إليه[١].

ودَلالَةً ودِلالَةً ودُلولَةً، والفتح أعلىٰ. وقال ابن الأعرابي: دلّ يَدِلّ إذا هدَىٰ، ودلّ يَدِلّ إذا مَنّ بعطائه. ودَلَلْت بهذا الطريق: عرفته، ودَلَلْت به أدُلّ دَلالة، وأدْلَلت بالطريق إدْلالاً[٢].

وجاء في مقاييس اللغة[٣]: الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلّمها، والآخَر اضطرابٌ في الشيء. فالأوَّل قولهم: دلَلْتُ فلاناً علىٰ الطريق. والدليل: الأمارة في الشيء. وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة. والأصل الآخَر قولهم: تَدَلْدَل الشَّيءُ، إذا اضطرَبَ.

والدلّ قريب المعنىٰ من الهَدْي؛ وهما من السكينة والوقار في الهيئة والمنظر والشمائل وغير ذلك[٤].

---

(١) القاموس المحيط ج٣ مادّة (دلّ).

(٢) لسان العرب م١١ مادّة (دلل).

(٣) مقاييس اللغة ج٣ مادّة (دل).

(٤) الصحاح: ٣٨٢.

الدلالة اصطلاحاً :

أمّا اصطلاحاً فقد عرّفها بعض المنطقيّين بقولهم : «كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر»[١] .

أمّا (كون الشيء) أي يشمل اللفظ وغيره ، والشيء هنا هو (الدالّ) ، (بحالة) الباء للملابسة ، أي ملتبساً بحالة ، وهي العلاقة بين الدالّ والمدلول ، كالوضع واقتضاء الطبع والعلّة ، والتي هي سبب لانتقال المعنىٰ .

(يلزم من العلم به العلم) المراد بالعلم الأوّل والثاني مطلق الإدراك ، أعمّ من أنْ يكون تصوّريّاً أو تصديقيّاً ، يقينيّاً أو غير يقينيّ[٢] .

أقسامها :

يقسّم المنطقيّون الدلالة إلىٰ ثلاث أنواع مختلفة لاختلاف الملازمة بين (الدالّ) و(المدلول) ، فهي قد تكون ذاتية أو طَبَعية أو بوضع واضع ، ولذلك قسّمت الدلالة وفقاً لتلك الملازمة إلىٰ (عقلية) و(طَبَعية) و(وضعية) ـ بالترتيب ـ ، وكلّ واحدة من هذه الدلالات الثلاث تنقسم إلىٰ (لفظية) و(غير لفظية) ، ولست بوارد الدخول في التفاصيل والتطرّق إلىٰ الخلافات كونها بعيدة عن بحثنا ، وإنّما هو مرورٌ سريعٌ علىٰ كلّ واحدة منها مع مثال

---

(١) راجع : المقرّر في شرح منطق مظفر ٤٧/١ ، الحاشية علىٰ المطوّل : ٣٢٠ ، شرح المطالع ١٠٣/١ .

(٢) التجريد الشافي : ٦٤ ـ ٦٥ ، اختلاف الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ علىٰ معانيها وأثره في الأحكام الفقهية (رسالة دكتوراه) : ٨ .

يوضّحها ، وصولاً إلىٰ الدلالة (الوضعية اللفظية) التي محلّ بحثنا ، ذاكراً أسباب الوقوف عندها دون سواها؛ حتّىٰ يعلم القارئ موضع هذا البحث وهذه الدلالة من مبحث الدلالات عموماً .

أمّا الدلالة العقلية فهي التي يحكم العقل بوجودها بين الدالّ والمدلول فيما إذا كان بينهما ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي[١] ، كالعلاقة بين العلّة والمعلول ، فإنّه عندما يوجد المعلول يحكم العقل بوجود العلّة ، وهي علىٰ قسمين؛ لفظية وغير لفظية .

فالدلالة العقلية اللفظية مثل : دلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار علىٰ وجود اللافظ ، وأمّا الدلالة العقلية غير اللفظية كدلالة رؤية الدخان علىٰ وجود نار[٢] .

وأمّا الدلالة الطّبَعية : فهي التي تكون الملازمة بين الدالّ والمدلول بسبب اقتضاء الطبع . أمّا اللفظية منها كدلالة لفظ (آخ) علىٰ التألّم ، وأمّا غير اللفظية فكدلالة حمرة الوجه علىٰ الخجل[٣] .

والفرق بين العقلية والطبَعية أنّ في الطبَعية قد تختلف الدوال وتتخلف عن مدلولاتها باختلاف طباع الناس ، بخلاف العقلية ، فالدلالة فيها أبدية لا تتخلّف ، فمتىٰ ما وُجِد الدالّ وُجِد المدلول لعدم انفكاكهما[٤] .

---

(١) المقرّر للحيدري ١/ ٤٨ ، مذكّرة المنطق : ٣٧ .

(٢) شرح المطالع للرازي ١٠٣/١ .

(٣) مذكّرة المنطق للفضلي : ٣٨ .

(٤) التجريد الشافي للدسوقي : ٦٣ ومذكّرة المنطق للفضلي : ٢٨ .

أمّا الدلالة الأخيرة فهي الدلالة الوضعية[١] : فهي العلاقة الناشئة بين الدالّ والمدلول بسبب التواضع والاصطلاح[٢] ، وهي بدورها تنقسم إلىٰ لفظية وغير لفظية . أمّا الأخيرة ـ الوضعية غير اللفظية ـ كإشارات الأخرس[٣] ، أمّا الدلالة الوضعية اللفظية وهي إذا كان الدالّ الموضوع لفظاً ، ولذلك عرّفها بعضهم بقوله : «فهم المعنىٰ من اللفظ عند إطلاقه بالنسبة إلىٰ مَن هو عالمٌ بالوضع»[٤] .

وهذه الدلالة ، أعني الدلالة الوضعية اللفظية ، هي محلّ نظر المنطقي والأصولي؛ «لعمومها وانضباطها وسهولة تناولها بخلاف الطبيعية[٥] فإنّها مخصوصة ببعض الأمور مع عدم الوثوق بانضباطها لإمكان اختلاف الطبائع وتناولها يتوقّف علىٰ البحث عن مقتضىٰ الطبع ، وقد يصعب ذلك ، وكذا العقلية فإنّها تختصّ بما بينهما لزومٌ عقلي ، والعقول تتناقض ولا تنضبط أفهامها باعتبار الفاهمين وهي متوقفة علىٰ إدراك اللزوم وقد يكون صعب التناول بخلاف اللفظية الوضعية فإنّها تتوقّف علىٰ الاطلاع علىٰ الوضع وهو سهل فكلّما عرف الوضع انضبط في أفراد الموضوع له»[٦] .

---

(١) الوضع في الاصطلاح : (اختصاص اللفظ بالمعنى ، وارتباطه به ارتباطاً ناشئاً من وضع المعنىٰ له أو من كثرة الاستعمال) . [المقرّر ٤٨/١]

وقد سيقت عدة نظريات في حقيقة الوضع ومنشأه في المطوّلات ، لا سيّما الأصولية ، فلتراجع في مضانها لزيادة الفائدة .

(٢) مذكّرة المنطق للفضلي : ٣٩ .

(٣) المقرّر للحيدري ٥٠/١ .

(٤) شرح المطالع للرازي ١٠٤/١ .

(٥) هكذا ، والحق قياسها علىٰ (الطبَعية) .

(٦) التجريد الشافي للدسوقي : ٦٣ ـ ٦٤ .

المبحث الأوّل

دلالة اللفظ علىٰ المعنىٰ

* أوّلاً : الدلالة اللفظية

يبدأ الشيخ مَيْثَم البحراني ﷺ مسائله اللغوية بالبحث في دلالة اللفظ علىٰ المعنىٰ ، وهو يحدّده بـ: (اللفظ الموضوع) ، أمّا (اللفظ) فقد احترز به من كلّ ما هو دون اللفظ من دلالات ، كدلالة رؤية الدخان علىٰ وجود نار وكدلالة حمرة الوجه علىٰ الخجل وغيرها مما بيّناه في التمهيد ، وأمّا بـ: (الموضوع) فقد احترز به من الدلالات اللفظية غير الوضعية ، أعني الطبَعية والعقلية ، ومنها (اللفظ المحرّف والمهمل؛ لأنه دالٌ أيضاً علىٰ معنىً ، كحياة المتكلّم ، ولكن عقلاً لا وضعاً)[١] ، وأمثلة الدلالات اللفظية غير الوضعية مبيّنة في التمهيد .

فنحن إذن نبحث في الدلالة اللفظية الوضعية فحسب ، فنقول : اللفظ إمّا أنْ يدلّ علىٰ تمام مسمّاه ، أو علىٰ جزء مسمّاه ـ من حيث هو جزؤه ـ ، أو علىٰ الأمر الخارج عن مسمّاه اللازم له في الذهن ـ من حيث هو لازم له ـ ، فهذه دلالاتٌ ثلاث .

أمّـا الأولىٰ : فـهي الدلالة المـطابقة ، وذلك «أنْ يكـون ذلك اللـفظ موضوعاً لذلك المعنىٰ وبإزائه[٢] ، نحو : دلالة لفظ (الإنسان) عـلىٰ الحيوان

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢٣/١ .

(٢) الإشارات والتنبيهات ، شرح : نصير الدين الطوسي ، ق١/ ١٣٩ .

الناطق[١]، فالحيوان والناطق هما تمام معنىٰ الإنسان (بحسب التعريف المنطقي للإنسان)، وإنْ شئت تخيّرت مثالاً آخر أوضح، مثل: لفظ (البيت)، فهو يدلّ علىٰ البناء المعروف بكل ما يتقوّم به من جدران وسقف وسواها. وإنّما سمّيت هذه الدلالة (المطابقة) لتطابق اللفظ والمعنىٰ[٢].

وأمّا الثانية: فهي دلالة التضمّن، وذلك «أنْ يكون المعنىٰ جزءاً من المعنىٰ الذي يطابقه اللفظ»[٣]، نحو دلالة لفظ (الإنسان) علىٰ الحيوان وحده، أو علىٰ الناطق وحده، إذْ كلّ من الحيوان والناطق جزء من مفهوم الإنسان، ونحو دلالة لفظ (البيت) علىٰ الجدران وحدها أو السقف وحده وهكذا. وهذه الدلالة فرعٌ عن دلالة المطابقة؛ لأنّ الدلالة علىٰ الجزء بعد الدلالة علىٰ الكلّ[٤].

وأمّا الأخيرة: فهي دلالة الالتزام، وذلك «علىٰ سبيل الاستتباع والالتزام، بأنْ يكون اللفظ دالاً بالمطابقة علىٰ معنىً، ويكون ذلك المعنىٰ يلزمه معنىً غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزء منه، بل هو مُصاحبٌ ملازمٌ

---

(١) يعرّف علماء المنطق الإنسان بقولهم: هو الحيوان الناطق، وهو تعريف بالحدّ التامّ، أي بجميع ذاتيات المعرَّف، ويقع بالجنس والفصل القريبين، وهنا (الحيوان) الجنس و(الناطق) الفصل. راجع: المقرّر للحيدري ١/ ١٧٢ - ١٧٣، تحرير القواعد المنطقية: ١٢٣ وهنا الشيخ مَيْثَم يستعين بهذا المثال في إشارة واضحة إلىٰ الفكر العقلي الذي يسيطر علىٰ الشيخ في تعامله مع اللغة.

(٢) المقرّر للحيدري ١/٥٣.

(٣) الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١/١٣٩.

(٤) المقرّر للحيدري ١/٥٣.

له»[١]، كدلالة لفظ (الإنسان) علىٰ الضاحك، فالضاحك ليس جزءاً من معنىٰ الإنسان، وإنما لازمٌ له يستتبعه استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، وكدلالة لفظ (البيت) علىٰ ساكنيه.

وقد قيّد الدلالتَيْن الأخيرتَيْن، أي التضمّن والالتزام بقوله: (من حيث هو جزؤه) و(من حيث هو لازم له) احترازاً من دلالة اللفظ علىٰ جزء المعنىٰ أو لازمه بطريق المطابقة علىٰ سبيل الاشتراك اللفظي[٢]، أي إذا كان اللفظ مشتركاً بين الكلّ والجزء أو بين الكلّ واللازم، ذلك أنّه إذا جاز وضع اللفظ الواحد للمعنىٰ ولجزئه، فإنّ إطلاق اللفظ سيدلّ علىٰ أمرين؛ تمام معنىٰ اللفظ، أي الدلالة التطابقية، وعلىٰ جزء المعنىٰ، أي الدلالة التضمّنية، كما أنّه إذا جاز وضع اللفظ الواحد للمعنىٰ وللازمه، فإنّ إطلاق اللفظ سيدلّ علىٰ أمرَيْن، تمام معنىٰ اللفظ، أي الدلالة التطابقية، ولازم المعنىٰ، أي الدلالة الالتزامية.

ومثّل الشيخ مَيْثَم للأوّل ـ أي دلالة اللفظ علىٰ تمام معناه وجزئه ـ بلفظ (الإمكان)، «فإنّه موضوعٌ للإمكان العامّ والخاصّ، والعامّ جزء الخاصّ كما تقرّر في المنطق[٣] من أنّ الممكن العام في مقابل الممتنع، فلذلك يطلق علىٰ الواجب وعلىٰ ما ليس بممتنع ولا واجب الذي هو الممكن الخاصّ، فهو

---

(١) الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١٣٩/١.

(٢) عرّفه الشيخ مَيْثَم في مقدّمته بقوله: (هو اللفظ الواحد الموضوع لحقيقتَيْن مختلفتَيْن أو أكثر وضعاً أوّلاً من حيث هو كذلك) [شرح نهج البلاغة: ١٥].

(٣) المقرّر للحيدري ٢٤٩/٢.

حينئذٍ موضوع للكلّ والجزء»[١]، وهو مثالٌ عقليّ آخر مقرّر في كتب المنطق والفلسفة يورده الشيخ مَيْثَم، فهو إذْ يعرض مسألةً لغويةً يطرح مثالاً أقرب ما يكون إلىٰ الفلسفة، وهو مفهوم (الممكن) وتقسيمه إلىٰ (عامّ وخاصّ)، فالبحراني لا يستطيع التحرّر من (العقل المكوِّن)، أي المرتكز الفكري والعقلية المسيطرة عليه، وهي العقلية الفلسفية التي طالما امتُدِح بها.

وقد مثّل بعضهم بمثالٍ آخر أكثر أُلفة، وهو لفظ (الحرف)، «فإنّه موضوعٌ لكلّ حروف المعاني ولجزئه، فإنّ (ليْت) مثلاً حرف، ولكلّ واحد من اللام والياء والتاء يُقال له: حرف»[٢].

أمّا الثاني، أي دلالة اللفظ علىٰ تمام معناه ولازمه، فقد أفاد بعضهم أنّ التمثيل له «عسر مع إمكانه»[٣]، فكأنّهم حكموا بإمكان وجوده نظريّاً أو عقليّاً واستصعبوه فعليّاً، ومع ذلك فقد مثّل الشيخ له بلفظ (الشمس)، فهو يطلق علىٰ ذلك الجرم السماوي المعروف كما يطلق علىٰ النور اللازم له، وبهذا التقييد لا تنتقض الدلالة؛ لأنّ هذه الدلالة ـ وإنْ كانت علىٰ ما وضع له ـ «ليست من حيث هو موضوع له، بل من حيث هو لازمه»[٤].

من هنا نفهم أنّ الشيخ مَيْثَم قد أضاف هذين القيدين (من حيث هو جزؤه) و (من حيث هو لازم له)، احترازاً من كلّ سابق، متميّزاً في ذلك عن

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ٣٨/٢.

(٢) نفس المصدر، نقلاً عن بعض الفضلاء.

(٣) نفس المصدر.

(٤) شرح المطالع للرازي ١١١/١.

كثير ممّن تناول هذه الدلالات، وربّما مقتدياً بالإمام فخر الدين الرازي، فقد أورد أكثر من واحد أنّ هذا القيد «لم يذكره أحدٌ ممّن تقدّم الإمام»[١].

وقد اكتفىٰ الشيخ مَيْثَم بتقييد دلالتَيْ التضمّن والالتزام دون المطابقة ـ كما هو الحال مع الإمام الرازي[٢] ـ؛ «لأنّ دلالتَيْ التضمّن والالتزام لا يمكن معرفتهما إلا بعد معرفة المطابقة؛ لكونهما تابعين لها، فلو جعل القيد المذكور (من حيث هو كذلك) جزءاً من معرفة المطابقة للاحتراز منهما لزم أنْ يكونا معلومَيْن قبل المطابقة، فيلزم أنْ يكون الشيء معلوماً قبل كونه معلوماً وهو محال»[٣]، أي أنّ معرفة دلالتَيْ التضمّن والالتزام متوقّف علىٰ معرفة دلالة المطابقة، فهما متأخرتان وجوداً عن دلالة المطابقة، فلا يرد علىٰ الشيخ ـ ومَن لم يقيّد تعريف دلالة المطابقة ـ ما يرد علىٰ مَن لم يقيّد دلالتَيْ التضمّن والالتزام، وإلّا فمفهوم هذا الإشكال إنّ دلالتَيْ التضمّن والالتزام معروفتان قبل دلالة المطابقة، أي قبل كوْنهما معروفتَيْن، ويمتنع عقلاً أنْ تكون الدلالتان (معروفتَيْن) و(مجهولتَيْن) في الوقت نفسه.

* ثانياً: الدلالات اللفظية بَيْن الوضع والعقل

لا خلاف بين العلماء في كون دلالة المطابقة دلالةٌ وضعية صِرفة، أي لا

---

(١) نفس المصدر: ٣٩ نقلاً عن القرافي، وانظر: نهاية الوصول في دراية الأصول: ١٢٣.

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي ٢٩٩/١.

(٣) نهاية الوصول للهندي: ١٢٣، وقد علّق المؤلّف علىٰ ذلك بقوله: «ولا يخفىٰ عليك ما فيه».

تدخّل للعقل فيها، وإنّما تحدث نتيجة وضع اللفظ بإزاء المعنىٰ فقط، دون الحاجة إلىٰ تدخّل العقل في الوصول إلىٰ المعنىٰ، بخلاف دلالتَيْ التضمّن والالتزام، فقد وقع الخلاف في حقيقتهما علىٰ ثلاثة مذاهب[١]:

أحدها: أنّهما عقليّان؛ لأنّ دلالة المعنىٰ عليهما بالواسطة، ونُسب هذا الرأي إلىٰ الغزالي[٢] (ت ٥٠٥ هـ) وقاله صاحب **المحصول**[٣] واختاره أثير الدين الأبهري[٤] (ت ٦٦٣ هـ) في **كشف الحقائق** والصفيّ الهندي[٥] (ت ٧١٥ هـ).

والثاني: أنّهما لفظيّان، ونسبه بعضهم إلىٰ الأكثرين، واختاره ابن واصل في **شرح الجمل الخونجي**.

---

(١) راجع: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٤٣/٢.

(٢) لم أجد رأي الإمام الغزالي في المستصفىٰ من علم الأصول.
وهو الإمام محمّد بن محمّد بن محمّد الغزالي الطوسي، أبو حامد، فيلسوف ومتصوّف، له نحو مائتي مصنّف، منها: (تهافت الفلاسفة) و(محكّ النظر) و(المستصفىٰ من علم الأصول). الأعلام ٢٢/٧.

(٣) المحصول في علم أصول الفقه للرازي ١/ ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤) هو المفضّل بن عمر بن المفضّل الأبهري السمرقندي، أثير الدين. منطقي اشتغل بالحكمة والطبَعيات والفلك. من مصنّفاته: (هداية الحكمة) و(مختصر في علم الهيئة) و(جامع الدقائق في كشف الحقائق). الأعلام للزركلي ٢٧٩/٧.

(٥) نهاية الوصول للهندي: ١٢٤، وهو محمّد بن عبدالرحيم بن محمّد الأرمَوي، أبو عبد الله، صفيّ الدين الهندي، فقيه أصولي، له: (الفائق) و(الزبدة) و(نهاية الوصول إلىٰ علم الأصول). الأعلام للزركلي ٢٠٠/٦.

والثالث : أنّ دلالة التضمّن لفظية والالتزام عقلية، وبه قال الآمدي[١] (ت ٦٣١ هـ) وابن الحاجب[٢] (ت ٦٤٦ هـ)؛ لأنّ الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلاف اللازم فإنّه خارج عنه.

والشيخ مَيْثَم البحراني لا يورد مذهبه بادئ الأمر، غير أنّه ينازع الإمام الرازي[٣] (ت ٦٠٦ هـ) صراحةً بذكر اسمه، ومَن حذوا حذوه ووافقوه في مذهبه، ثمّ يصرّح في ضمن مناقشته لرأي الإمام بما يؤيّده، وهو رأيٌ جديرٌ بالنظر، علىٰ أنّه قبل البتّ في المناقشة وعرض رأي الشيخ تجدر الإشارة إلىٰ أنّ الشيخ ـ في تلك المنازعة ـ يلجأ إلىٰ التصريح بلقب الإمام (الإمام فخر الدين) ثمّ يُردفه الآخرين الذين حذوا حذوه بوصفهم (جماعة من الفضلاء) في تعظيم صريح للإمام إذْ يُفرده بالذكر ويُجمِل ذكر الآخرين مع حفظ

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/ ٣٢، هو علي بن محمّد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي، أصولي، من مصنفاته: (أبكار الأفكار) و(دقائق الحقائق) و(الإحكام في أصول الأحكام). الأعلام للزركلي ٣٣٢/٤.

(٢) مختصر منتهىٰ السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ٢٢١/١.
وهو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، فقيه مالكي. من مصنّفاته: (الكافية) و(الشافية) و(مختصر الفقه). الأعلام للزركلي ٢١١/٤.

(٣) هو محمّد بن عمر بن الحسن، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي، الإمام المفسّر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، له العديد من المصنّفات، منها: (مفاتيح الغيب) و(المسائل الخمسون في أصول الكلام) و(نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز). الأعلام للزركلي ٣١٢/٦.

مكانتهم العلمية .

والإمام الرازي في **محصوله**[١] يقرّر أنّ دلالة المطابقة دلالةٌ وضعية ، أمّا دلالتَيْ التضمّن والالتزام فعقليتان؛ لأنّ اللفظ إذا وضع للمسمّىٰ انتقل الذهن من المسمّىٰ إلىٰ لازمه . ولازمه إنْ كان داخلاً في المسمّىٰ فهو (التضمّن) ، وإنْ كان خارجاً فهو (الالتزام) .

والشيخ مَيْثَم بعد أنْ يصرّح أنّ دلالة المطابقة هي الدلالة الوضعية الصِرفة ، يأخذ في مناقشة رأي الإمام ، فإنّهم ـ أي أصحاب هذا الرأي ـ إنْ أرادوا أنّ هاتَيْن الدلالتَيْن حاصلتان بالعقل الصرف من غير مشاركة الوضع فهو واضح البطلان ، فهاتان الدلالتان معتمدتان في أصل وجودهما علىٰ دلالة المطابقة ، وهي دلالة وضعية صرفة دون نزاع ، ولولا ارتسام المعنىٰ في الذهن الناتج عن وضع اللفظ بإزاء المعنىٰ لما كانت هاتان الدلالتان حاصلتَيْن ، فحصول هاتَيْن الدلالتَيْن متوقّف علىٰ ارتسام المعنىٰ المطابقي في الذهن .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرىٰ يصرّح هؤلاء الفضلاء أنّ هاتَيْن الدلالتَيْن من دلالات الألفاظ ، هذه الألفاظ التي يحرصون علىٰ التنبيه إلىٰ كونها (الموضوعة) دون سواها من الألفاظ ، أي دون الألفاظ الناتجة من الدلالتَيْن العقلية والطَبَعية ، وهذا يعود بنا إلىٰ ما أسلفناه عن تبعية الدلالتَيْن

---

(١) المحصول في علم أصول الفقه للرازي ٢٩٩/١ - ٣٠٠ .

التضمّنية والالتزامية للمطابقية، وهو تسليمٌ منهم بتدخّل الوضع في هذه الدلالات بغضّ النظر عن مقدار هذا التدخّل.

أمّا إذا أرادوا من قولهم إنّهما دلالتان عقليّتان أنّ العقل عند تصوّر معنىٰ اللفظ الموضوع له ينتقل منه إلىٰ جزئه أو إلىٰ لازمه، فهو الحقّ، وخلاف حينها بين الشيخ مَيْثَم وهؤلاء، فلا تكون هاتان الدلالتان ـ والحال كذلك ـ عقليتان بالصرف، بل يشترك فيهما الوضع والعقل، فالأصل فيهما الوضع (في دلالة المطابقة)،يأتي دور العقل في الانتقال من ذلك الوضع إلىٰ المعنىٰ الآخر الجزئي أو اللازم.

بناءً علىٰ ما تقدّم، يمكننا الآن اقتراح مذهب رابع في الخلاف حول دلالتَيْ التضمّن والالتزام، وهو أنّ هاتَيْن الدلالتَيْن (بالاشتراك بين الوضع والعقل)، وممّن قال به الشيخ مَيْثَم البحراني ونصير الدين الطوسي في شرح الإشارات[١].

وبالنظر في رأي الإمام الرازي الذي ناقشه الشيخ مَيْثَم، نجد الإمام مسلّماً بتدخّل الوضع في هاتَيْن الدلالتَيْن، أعني التضمّنية والالتزامية، إذْ يعلّل كونهما (عقليّتَيْن) أنّ «اللفظ إذا وضع للمسمّىٰ انتقل الذهن من المسمّىٰ إلىٰ لازمه ...»[٢]، وهذا ما يتوافق مع كلام الشيخ مَيْثَم في الشركة بين الوضع

---

(١) الإشارات والتنبيهات لابن سينا، الحاشية ١٣٩/١.

(٢) المحصول في علم أصول الفقه للرازي ٣٠٠/١.

والعقل، ولعلّ الإمام قد نظر إلىٰ انتقال العقل في هاتَيْن الدلالتَيْن وهو الجزء المميّز لهما من دلالة المطابقة فأطلقه من دون منع تدخّل الوضع، وهو حينئذ من باب تسمية الشيء باسم بعضه.

إذا صحّ ما نذهب إليه، فيمكننا إضافة الإمام الرازي إلىٰ قائمة القائلين بهذا المذهب الرابع، وربّما غيره، فهو مع تصريحه بكونهما عقليّتَيْن إلّا أنّ مضمون كلامه يخالف ذلك كما بيّنّا.

بعد ذلك ينتقل الشيخ مَيْثَم البحراني لبيان النسب بين الدلالات الثلاث، ويبدأ باستلزام دلالتَيْ التضمّن والالتزام لدلالة المطابقة، أي أنّ هاتَيْن الدلالتَيْن متوقّفتان علىٰ دلالة المطابقة ومتفرّعتان منها، وهو ما ذكرناه مِن أنّ حصول هاتَيْن الدلالتَيْن متوقّف علىٰ ارتسام المعنىٰ المطابقي في الذهن، أو يمكن أنْ يقال كما ذكر بعضهم: «أنّهما مستلزمتان للوضع وهو مستلزم للمطابقة فيستلزمانها»[1].

ولا تنعكس هذه النسبة، أي أنّ دلالة المطابقة لا تتوقّف علىٰ هاتَيْن الدلالتَيْن أو علىٰ إحديهما، وهو واضح ممّا ذكرناه، فالأصل لا يتوقّف علىٰ الفرع، «والتابع مع حيث إنّه تابع لا يوجد بدون المتبوع»[2]، وإلا لزم الدور،

---

(١) شرح المطالع للرازي ١٣٣/١ - ١٣٤.

(٢) شرح المطالع للرازي ١٣٠/١، هكذا، والصحيح أنْ يقول: (دون) أو (من دون).

وهو باطل ، وبيانه أنّ دلالتَيْ التضمّن والالتزام يتوقّف وجودهما علىٰ وجود دلالة المطابقة ، فهما متأخّرتان عنها ، ودلالة المطابقة يتوقّف وجودها عليهما ، فهما متقدّمتان عليها أيضاً! وهو واضح البطلان .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرىٰ لجواز انفكاك دلالة المطابقة عنهما . أمّا انفكاكها عن دلالة التضمّن فذلك إذا كان مدلول اللفظ بسيطاً لا جزء له ، أي أنّه غير مركّب من أجزاء حتّىٰ يدلّ ذكر اللفظ علىٰ جزء معناه ، وقد مثّل بعضهم بـ: (النقطة)[١] .

وأمّا انفكاك دلالة المطابقة عن دلالة التضمّن فذلك إذا لم يكن لمدلول اللفظ (لازمٌ بيّن) ، واللازم البيّن هو «الذي يكفي تصوّره مع تصوّر ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما»[٢] ، أي «أنّ إدراك اللازم لا يحتاج لأكثر من تصوّر الملزوم»[٣] .

فاللازم البيّن إذن شرطٌ لتحقّق دلالة الالتزام ، وهو ما سنجده فيما بعد ، وبانتفائه تنتفي الدلالة الالتزامية . هذا ما ذهب إليه الشيخ مَيْثَم البحراني ، وقد

---

(١) نفس المصدر ١٣٤/١ .

(٢) تحرير القواعد المنطقية للرازي : ١٥٦ .

(٣) المعجم الأصولي : ٨٥٢ هكذا ، والحقّ أنّ الفعل (احتاج) يتعدىٰ بـ: (إلىٰ) لا بـ: (اللام) .

ويقابله (اللازم غير البيّن) وهو الذي يفتقر في جزم الذهن باللزوم بينهما إلىٰ واسطة ومقدّمة خارجة عن إطار تصوّر اللازم والملزوم والنسبة بينهما . راجع : تحرير القواعد المنطقية للرازي : ١٥٦ - ١٥٧ والمعجم الأصولي لصنقور : ٨٥٣ .

وقع الخلاف بين العلماء في انفكاك دلالة المطابقة عن دلالة الالتزام، فقد منعه بعضهم، وهو ما عليه (الأكثرون) كما يقول الهندي[١].

ويبدو أنّ حقيقة الخلاف هو في جعل (اللازم البيّن) شرطاً لتحقّق دلالة الالتزام، فمَن منع انفكاك دلالة المطابقة عن دلالة الالتزام لم يشترط أنْ يكون اللازم بيّناً[٢]، بل اكتفىٰ بعموم اللزوم، بيّناً كان أو غير بيّن، أي سواءٌ أكان تصوّر الملزوم كافياً لتصوّر اللازم من غير الحاجة إلىٰ تصوّر شيء آخر خارج إطار اللازم والملزوم والنسبة بين بينهما، أو كان ذلك مفتقرٌ إلىٰ برهان أو مقدمة خارج ذلك الإطار.

وعلىٰ ذلك، فإنّ النسبة بين دلالة المطابقة ودلالتَيْ التضمّن والالتزام هي (عموم وخصوص مطلق)، كما هو لفظ أهل المنطق[٣]، فكلّ دلالة تضمّن ودلالة التزام تستلزم دلالة المطابقة، وبعض دلالة المطابقة يستلزم دلالتَيْ التضمّن والالتزام.

هذا وينبغي لنا الالتفات إلىٰ أنّ الشيخ مَيْثَم لم يمثّل لانفكاك دلالة المطابقة عن دلالتَيْ التضمّن والالتزام، ولم أجد فيما وقعت عليه أي تمثيل

---

(١) نهاية الوصول للهندي: ١٢٣.

(٢) يقول الهندي في نهاية الوصول: ١٢٣: «ومنهم من جوّزوا الانفكاك زاعماً أن شرط دلالة الالتزام أن يكون اللازم بحيث يكون تصوّره لازما لتصوّر الملزوم. وهو ممنوع فيما ذكر من اللازم ...».

(٣) راجع: تحرير القواعد المنطقية للرازي: ١٧١ وبعدها، والمقرّر للحيدري ١/ ١٠٧ وبعدها.

لانفكاك دلالة المطابقة عن دلالة الالتزام، وهو فيما يبدو ممّا يعسر التمثيل له مع إمكانه عقلاً، أي ربّما وجدوه ممكناً نظريّاً أو عقليّاً (بحسب القسمة العقلية)، مستصعباً في الواقع، وأمّا انفكاك دلالة المطابقة عن دلالة التضمّن فإنْ لم يمثّل له الشيخ بمثال فإنّ غيره فعل ذلك، كقطب الدين الرازي في شرح المطالع[١] إذْ مثّل له بـ: (الوحدة) و(النقطة).

كما أنّ الشيخ عبّر عن دلالة المطابقة بالدلالة (الوضعية)[٢] فقط من دون ذكر (دلالة المطابقة) أو حتّىٰ (اللفظية)؛ وذلك لدلالة المقام، لا سيّما وأنّه قد ذكر سابقاً أنّ دلالة المطابقة هي (الوضعية صرفة)، وسواها بشركة من الوضع والعقل.

إذا عرفنا نسبة دلالة المطابقة إلىٰ دلالتَيْ التضمّن والالتزام، ونسبة الأخيرتَيْن إلىٰ الأولىٰ، بقي أنْ نعرف نسبة كلّ واحدة منهما إلىٰ الأخرىٰ، وهذا ما يقرره الشيخ بإيجاز شديد، فلا يجب أنْ تلزم كلّ واحدة منهما الأخرىٰ، بل قد تنفكّان وقد تجتمعان، فقد يكون من المعاني المركّبة ما لا لازم لها، فتوجد دلالة تضمّن من غير دلالة التزام، كما قد يكون للمعنىٰ البسيط لازماً، وهنا دلالة التزام من غير دلالة تضمّن، فانفكّت دلالتا التضمّن

---

(١) شرح المطالع للرازي ١/ ١٣٤.

(٢) يقول الشيخ مَيْثَم: «ثمّ أنّهما مستلزمتان للدلالة الوضعية من غير عكس» شرح نهج البلاغة ٦/١.

والالتزام عن بعضهما بعضاً في هذَيْن الاحتمالَيْن، كما أنّ اجتماعهما واضح في المعاني المركّبة التي يلزمها معنىً (أو أكثر) خارج عنها، فإذا كان الحال كذلك فإنّ النسبة بينهما هي ما يسمّيها أهل المنطق (عموم وخصوص من وجه)، وقد أهمل الشيخ التفصيل في عدم استلزام دلالتَيْ التضمّن والالتزام لبعضهما؛ لظهور ذلك مما تقدّم من الكلام عن المطابقة.

وللبحث صلة...